

كلمة للأمين العام لرئاسة السلطة الفلسطينية الطيب عبد الرحيم  
أمام جلسة المجلس التشريعي، يتناول فيها التقرير الصادر  
عن هيئة الرقابة العامة في السلطة  
رام الله، 1997/5/27. \* [مقتطفات]

[.....]

وفي البداية أود توضيح عدد من النقاط وألفت الانتباه لها، والتي يجب أخذها بعين الاعتبار لدى قراءة هذا التقرير الذي سلم السيد الرئيس نسخة منه للأخ أبو علاء رئيس المجلس:

1. إن التقرير يتحدث عن الأداء والتجاوزات وتبديد المال العام في عام 1995 من كانون الثاني [يناير] عام 1995 وبدايات عام 1996 وغني عن البيان أن ذلك العام وبداية عام 1996 كان العام الأول للسلطة، عام البداية الصعبة، عام إنشاء المؤسسات في المحافظات الجنوبية من الوطن أي في قطاع غزة، حيث لم تكن عملية إعادة الانتشار قد تحققت في المحافظات الشمالية أي من الضفة الغربية.

وفي تلك الفترة، أقدمت السلطة الوطنية على تخصيص أراض حكومية لشركات استثمارية بأسعار أقل من أسعار السوق لتحقيق البعد التنموي وجذب الاستثمارات ورفع المعاناة عن شعبنا في إيجاد السكن اللائق. كذلك، فإنه وفي تلك الفترة كان عمل مؤسسات السلطة في بدايته، ولم تستطع تلك المؤسسات تحت التأسيس، أن تجمع عوائد التليفونات والكهرباء والمياه من المواطنين، بل لم تستطع أن تمنع التعديات في هذا المجال، وفي كل الحالات كان الطرف الإسرائيلي يخصم هذه المبالغ من مستحقات السلطة الوطنية من قيمة الضريبة المضافة، وكان السلطة خسرت ضعف المبلغ حين لم تحصل مستحقاتها أولاً، وقامت بتسديد تلك المستحقات ثانياً، من أموال كان من المفروض أن تدخل الميزانية العامة.

وهذا الأمر لا ينطبق على محافظات دون الأخرى، أو بلديات دون أخرى بل على جميع محافظات الوطن، نظراً إلى أننا قمنا باستلام الصلاحيات في ذلك العام 1995/1996 في المحافظات الفلسطينية في الضفة أيضاً. وهناك أمر آخر في غاية الأهمية أيضاً، وهو أن السلطة الوطنية في تلك الفترة لم تكن قد استكملت جهازها المختص بجمع الضرائب، وأن الأخ الرئيس قد أصدر توجيهاته أكثر من مرة بالتيسير على المواطنين في موضوع الضرائب لأسباب كثيرة تتعلق بالتنمية، ورفع المعاناة، وعدم التمثل بالاحتلال في فرض الضرائب الباهظة، وهناك أسباب أخرى تتعلق بعدم قدرة أجهزتنا التنفيذية وخاصة جهاز الشرطة الوليد في ملاحقة المتهربين، أو المهربين، أو الذين قاموا في بعض الأحيان بتزوير فواتير الاستيراد لمنفعتهم الضيقة، على حساب مصلحة الوطن، فأضاعوا على بلدهم الكثير من مستحقات الضريبة المضافة.

لقد أدى كل ما تقدم في عرف الذين يتعاملون بالأرقام فقط، إلى تبديد في المال العام، وأن الحكم الصحيح لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار الظروف التي كانت تحيط بالبدايات قسراً أو بإرادة السلطة.

لقد تحسن أداء السلطة في العام 1996 عما كان عليه في العام 1995، بالرغم من الحصار الذي ضرب على مناطق السلطة لشهور عدة، وبالرغم من التضيق المتعمد من قبل السلطات الإسرائيلية علينا، حتى نبقي في حزام هيمنتهم، وحتى لا ترتبط بعمقنا العربي والعالمي، فعطلوا الممر الآمن بين محافظات الوطن، وحالوا دون فتح المطار، والميناء ووقفوا ضد تعديل اتفاق باريس الاقتصادي.

2. لقد شهدت الأعوام 1994، 1995 و1996 عودة هائلة لمناضلينا قيادات وكوادر وعائلات من أرض الشتات، عادوا بملكاتهم وأثاثهم وسياراتهم وهذا ما هو معمول به في جميع أنحاء العالم، ولقد أصدر مجلس

\* "القدس"، 1997/5/28. وقد ألقى الطيب عبد الرحيم الكلمة نيابة عن الرئيس ياسر عرفات.

الوزراء في حينه قراراً بإعفاء ما حمله الإخوة العائدون من الجمارك أو الضرائب، ولا يمكننا أن ندرج هذا الإعفاء تحت تسمية تبديد المال العام، صحيح أن هناك بعض التجاوزات قد وقعت في إحضار بعض العائدين لسيارات من نوع معين وقام بعضهم ببيعها، إلا إن السيد الرئيس نبه إلى خطورة ذلك في اجتماع لمجلس الوزراء، وصدر قرار عن المجلس في حينه، بتغريم كل من أقدم على هذا الإجراء بدفع الجمارك المستحقة للخزينة.

3. لقد شهدت بدايات قيام السلطة وعملها توسعاً في استئجار المقار للوزارات والمؤسسات وأفرعها في محافظات الوطن، وقد تبع ذلك شراء المعدات والأثاث واللوازم الضرورية لعملية الانطلاق في البناء، وقد انسحب هذا الوضع كذلك على أفرع قوات الأمن الوطني والشرطة، ولقد تحملت الخزينة نتيجة ذلك أعباء كبيرة، خاصة مع استكمال بناء معظم البنى التحتية للسلطة الوطنية، وفي العام 1996 قام العديد من الوزارات والمؤسسات وأفرع قوات الأمن الوطني والشرطة بعمليات بناء لمقارها ومستلزماتها، بعد أن خصصت لذلك أراض حكومية فخفت أعباء الإيجارات، وبقيت الأصول الثابتة التي تحملتها الميزانية في العام 1995 وبدايات 1996.

4. إن أموال الدول المانحة في العام 1995 و1996 كانت تأتي للسلطة الوطنية في معظمها، أي ما يزيد عن 90% عبر بكدار وكان هناك إشراف ومراقبة وتدقيق دولي يتم على المناقصات والاتفاقات من قبل البنك الدولي بوجه خاص الذي أقر رئيسته في اجتماع الدول المانحة أن السلطة الوطنية تمتلك المصداقية والشفافية وذلك برغم إشاعة الأجهزة المغرضة بهدف تعطيل وصول أموال الدول المانحة، ويحول القسم الأكبر من أموال الدول المانحة عبر مؤسسات تنمية مثل البنك الدولي و UNDP وأخيراً USAID وغيرها من المؤسسات.

5. لا يستطيع أي إنسان فينا مهما كان رقمياً، أن يطرد مواطناً فلسطينياً من بيت بناه بعرقه وكدحه وتسكن فيه عائلته التي يتجاوز عدد أفرادها العشرة من أرض هي ملك الدولة، اللهم إلا بعد أن توفر الدولة له المسكن اللائق بأجر يتناسب مع دخله.

لقد قامت أحياء عشوائية كثيرة على أراض للدولة وهي وإن كانت تدخل ضمن الفعاليات وتصنف تحت بند إهدار المال العام إلا إن السلطة رأت لدواع إنسانية محضة إبقاء الوضع على ما هو عليه حتى إشعار آخر. وهناك ملاحظات أخرى على التقرير لن تحتاج إلى تفسير أو توضيح وتدخل جميعها تحت مبررات إنسانية أو اجتماعية أو نضالية.

وهنا لا بد من التأكيد أن التقرير لم يقل صراحة أو حتى موارد إن اختلاسات قد وقعت في الميزانية العامة وإن وزراء قد وضعوا مبالغ في حساباتهم الخاصة. بل رفض التقرير مثل هذه الأكاذيب كما أسيء فهم الأرقام التي وردت "لحاجة في نفس يعقوب" وأن ما قيل عن أرقام أخرى رددتها بعض وسائل الإعلام لا أساس لها من الصحة. وأتوجه إلى الإخوة النواب أن يساعدوا السلطة التنفيذية في أعمالها ويوقفوا التصريحات التي لا تستند إلى الحقائق وتتعلق بهذه المواضيع في الصحف أو في أجهزة الإعلام الأخرى، حرصاً على عدم بلبلة الرأي العام.

ومع هذا فإننا كسلطة وطنية نعزز بصدور هذا التقرير ولا نخشى ما يثيره من جدل أو نقاش، فلا يوجد ما نريد إخفاءه، ونحن حريصون على تعزيز دور هيئة الرقابة العامة، لضمان سلامة الأداء في وزاراتنا ومؤسساتنا، ونحن كذلك حريصون على التصويب والتصحيح لمواطن الخلل وعلى نبذ السلبي ومراعاة الإيجابي. وقد كلفني السيد الرئيس بإبلاغ المجلس الموقر، بالتأكيد على أن السلطة تتعامل مع التقرير الصادر عن هيئة الرقابة العامة، بكل جدية واهتمام وعناية، ويعرف الإخوة في هيئة الرقابة العامة، أن تقاريرهم الدورية كان وما زال يؤخذ بها باستمرار سواء في ضغط المصروفات، ومراقبة الأداء، ووقف التجاوزات، خاصة فيما يتعلق بما أسماه بتبديد أملاك الدولة التي قدرها التقرير بـ 67 مليون دولار، والإيجارات 5 ملايين دولار سنوياً، والوقت الإضافي 13 مليون دولار ثم توقفت، والمطبوعات 20 مليون شيكل سنوياً، والجمارك والسيارات المعفاة من 45 إلى 50 مليون دولار ثم توقفت، والبيلفونات [الخليوي] 4 ملايين دولار، ومحاولات التهرب الضريبي وعمل الضابطة الجمركية، حيث بلغت خسائرنا في هذا المجال 240 مليون شيكل سنوياً، وكذلك العلاج في الخارج الذي يكلفنا 23.5 مليون شيكل سنوياً، لأسباب إنسانية لا نستطيع التهرب منها، والهواتف 17 مليون شيكل سنوياً، ومشكلة المخالفات والتجاوزات في المباني خاصة الأبراج في غزة 2 مليون دولار سنوياً، وكذلك إيجارات عقارات الأوقاف التي لا تتناسب مع قيمة إيجارات العقارات المماثلة.

لقد تم الأخذ برأي وتوصيات هيئة الرقابة بخصوص هذه القضايا بعد ذلك، ومع هذا فلقد قرر السيد الرئيس تشكيل لجنة رئاسية ذات صلاحيات تقوم بدراسة التقرير، لتخرج بالاستنتاجات والتوصيات اللازمة. كما

أن السيد الرئيس، قد أعطى الأخ أبو علاء رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، نسخة من هذا التقرير لتشكيل لجنة ممن يراهم الأخ رئيس المجلس والمجلس مناسبين، حتى يحال لها التقرير مع استنتاجات وتوصيات اللجنة المشكّلة من قبل الأخ الرئيس.

وأود أن أؤكد باسم الأخ الرئيس، أن التعامل مع هذا التقرير ومع أية تقارير مشابهة، ينبغي أن يتم بكل الحرص والمسؤولية الوطنية، وأن نتناوله داخل أطرنا ومؤسساتنا بكل جدية وابتعاد عن النزعة الذاتية والفردية. كذلك يجب أن لا نسمح بأن يتحول إلى موضوع يلوّكه الإعلام الإسرائيلي أو مبرر واهٍ لوقف مساعدات الدول المانحة لنا، هذا في الوقت الذي يشكّل فيه الاحتلال الإسرائيلي جذر مشاكلنا، والسبب الحقيقي في معاناتنا، وما نواجهه من صعوبات وعراقيل في وجه تنمية مجتمعنا وبناء وطننا.

[.....]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)